

Distr.
LIMITED

المجلس

E/ESCWA/S-6/9
3 December 2019
ORIGINAL: ARABIC

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الاستثنائية السادسة
عمّان، 21-22 كانون الأول/ديسمبر 2019

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي وآليات الشعب الفلسطيني للتكيف والصمود

موجز

تنفيذاً لقرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دوراتها الوزارية، وخاصة القرارين 326 (د-29) و330 (د-30)، تعرض الأمانة التنفيذية على اللجنة في دورتها الاستثنائية السادسة تقريراً عن الممارسات والسياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة على أنها جزءاً من استراتيجية ثلاثية الأبعاد قائمة على السيطرة على الأرض، والتغيير الديمغرافي، وقمع أي مقاومة فلسطينية لهذه السياسات. كما يعرض التقرير عدداً من التطورات التشريعية الإسرائيلية التي تساهم في تفويض احتمالات إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ويعرض التقرير أيضاً تداعيات الاحتلال والسياسات والممارسات الإسرائيلية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والتي تسببت بأزمات إنسانية وبنكوص التنمية. فقد أدى التفتت الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة إلى نشوء اقتصادات منفصلة، ما يساهم في تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين. وإذ يتفاقم ذلك بفعل النقص الكبير في الدعم والمساعدات التي تقدمها الجهات المانحة، يعيش أكثر من ثلث الفلسطينيين تحت الخط الوطني للفقر، ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة ويعاني أكثر من ثلث الفلسطينيين من انعدام الأمن الغذائي. ولغزة وسكانها الحصة الكبرى من المعاناة، حيث يعيش 53 في المائة من أهلها دون الخط الوطني للفقر، ويعاني حوالي ثلثي السكان من انعدام الأمن الغذائي، وقد وصلت نسبة البطالة إلى 45 في المائة في الربع الثالث من عام 2019.

ويعرض التقرير أيضاً مفهوم "آليات التكيف والصمود" التي يستخدمها الفلسطينيون لا للتأقلم والتكيف مع الظروف الحياتية المفروضة عليهم فحسب، بل أيضاً للصمود ومقاومة السياسات والممارسات الإسرائيلية ونتائجها وتداعياتها، في إطار سعيهم لإنهاء الاحتلال ونيل حقوقهم.

ويخلص التقرير إلى أن دعم الشعب الفلسطيني، كي يكون مفيداً وهادفاً وبعيداً عن تأثير سلبي على الديناميات والتوازنات المجتمعية، يجب أن يُبنى على فهم عميق للوقائع والظروف، وخاصة للسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى توطيد الاحتلال وإبقاء الاقتصاد الفلسطيني مرثناً للمساعدات الخارجية وتابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي غير قادر على النهوض والاستدامة. كما يجب أن ينطلق دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته من تحليل شامل يتناول الواقع والسياسات والممارسات الإسرائيلية، وكذلك الأثر الطويل الأمد للاحتلال على المجتمع والاقتصاد الفلسطيني وعلى القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	23-5أولاً- السياسات والممارسات الإسرائيلية
4	10-7ألف- السيطرة على الأرض
5	15-11باء- التهجير
6	23-16جيم- القمع المنهجي
8	28-24ثانياً- التشريعات الإسرائيلية وتداعياتها
10	43-29ثالثاً- الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي
13	55-44رابعاً- آليات الشعب الفلسطيني للتكيف والصمود
13	50-46ألف- تعريف آليات التكيف والصمود
14	55-51باء- العوامل المؤثرة
15	60-56خامساً- الخلاصة

مقدمة

1- تتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بتفويض من الدول الأعضاء، رصد وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتداعيات الممارسات والسياسات الإسرائيلية فيها وانتهاكات القانون الدولي التي تُرتكب في سياق الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما عملاً بالقرارين 326 (د-29) و330 (د-30)، اللذين يتضمنان طلباً من الأمانة التنفيذية الاستمرار في رصد وتحليل وتوثيق تداعيات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومجتمعه واقتصاده وبناء التحتية وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية، وانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وللقانون وتقديم التقارير الدورية إلى اللجنة.

2- لعقود طويلة، يعاني الشعب الفلسطيني من الظلم ومن السياسات الإسرائيلية التمييزية والساعية لتفتيته، وهي تنطوي على انتهاكات للقانون الدولي الذي يكفل حقوقه: يعيش ملايين الفلسطينيين في الشتات وفي مخيمات اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودول اللجوء ويُحرمون من حقهم في العودة؛ ويعاني الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية من التمييز المجتمعي والمؤسسي؛ ويعاني الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة من وطأة الاحتلال المباشر وممارساته.

3- ورغم الاحتلال والصعوبات الهائلة، يتابع الشعب الفلسطيني ومؤسساته بذل الجهود، ليس لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف فحسب، بل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. غير أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة مستبعد ما لم تُتخذ تدابير جذرية، لا سيما وأن سياسات وممارسات إسرائيل تزيد الاقتصاد الفلسطيني ارتهاً لها.

4- تُعرض الأمانة التنفيذية للإسكوا تقريراً على اللجنة في دورتها الاستثنائية السادسة يتناول الممارسات والسياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية، كما يقدم لمحة عن آليات التكيف والصمود التي يعتمدها الشعب الفلسطيني لتلبية حاجاته والمحافظة على مقدراته وتحصين التماسك الاجتماعي.

أولاً- السياسات والممارسات الإسرائيلية

5- في تقرير مشترك⁽¹⁾ إلى مجلس حقوق الإنسان، خلص عددٌ من المنظمات الحقوقية الفلسطينية إلى أن سياسة إسرائيل القائمة على تفتيت الشعب الفلسطيني هي الأداة الأساسية التي تستخدمها للمحافظة على نظام الفصل العنصري (الأبارتايد)، بما في ذلك منع اللاجئين والنازحين من العودة إلى أرضهم، والإمعان في تجزئة الارض الفلسطينية المحتلة.

6- في هذا السياق، يمكن النظر إلى السياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة على أنها جزءٌ من استراتيجية ثلاثية الأبعاد قائمة على السيطرة على الأرض والتغيير الديمغرافي وقمع أي مقاومة فلسطينية لهذه

(1) Al-Haq and others, *Joint Parallel Report to the United Nations Committee on the Elimination of Racial Discrimination on Israel's Seventeenth to Nineteenth Periodic Reports*, 100th Session (November 2019).

السياسات. وتنطوي هذه السياسات على انتهاكات للقانون الدولي، تبلغ حد جرائم حرب⁽²⁾ وجرائم ضد الإنسانية⁽³⁾.

ألف- السيطرة على الأرض

7- استهدفت الممارسات والإجراءات الإسرائيلية إحكام سيطرتها على الأرض وإضفاء الطابع الرسمي على هذه السيطرة، مستتقة بذلك أي حلول أو تسويات مع الفلسطينيين، مقوّضة بذلك احتمال نشوء دولة فلسطينية قابلة للحياة، وذلك بضم الأراضي إما رسمياً أو بحكم الأمر الواقع. والعديد من الإجراءات التي تقوم إسرائيل من خلالها بهذا الضم غير قانونية بموجب القانون الدولي. وعدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب إنما هو مبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وركنٌ من أركان القانون الدولي.

8- وتشكل نشاطات مصادرة الممتلكات الفلسطينية وتدميرها والاستيطان الإسرائيلي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وصفات أساسية من سياسات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتنتهك هذه النشاطات العديد من الحقوق الفلسطينية، ومنها الحق في التنمية وحق تقرير المصير.

9- وعلى الرغم من ذلك، تمضي سلطات الاحتلال بهذه السياسات منذ عقود، فقد أقدمت على ضم القدس الشرقية المحتلة رسمياً في عام 1980. وحسب تقديرات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، صادرت إسرائيل 40 في المائة من أراضي الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)⁽⁴⁾، نسبة كبيرة منها أملاك خاصة للفلسطينيين⁽⁵⁾. وتواصل إسرائيل بناء "الجدار" غير الشرعي⁽⁶⁾ في الضفة الغربية، الذي سيؤدي إلى عزل 9.4 في المائة من أراضي الضفة الغربية، وبالتالي ضمها إلى إسرائيل بحكم الأمر الواقع⁽⁷⁾.

10- وخلال العامين الماضيين، كثفت إسرائيل الخطوات التشريعية التي تعزز الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة والسيطرة عليها. فارتفع عدد عمليات الشروع في بناء المستوطنات الإسرائيلية في عام 2018 بنسبة 20 في المائة مقارنة بعام 2017. واستمرت عمليات بناء المستوطنات الإسرائيلية، بما فيها البؤر الاستيطانية في عام 2019 حيث وصل عددها في نهاية شهر حزيران/يونيو إلى 265 مستوطنة في الضفة الغربية والقدس

(2) E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part I)، الفقرات 7 و 12؛ A/HRC/29/52، الفقرات 75-78.

(3) A/HRC/12/48.

(4) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، "عشية الذكرى السنوية الواحدة والأربعون ليوم الأرض"، 30 آذار/مارس 2017.

(5) كرم نابوت، أصحاب الأيدي الطويلة: وضع اليد على الأراضي الفلسطينية لأغراض الأمن في الضفة الغربية (2008).

(6) فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، International Court of Justice، *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinions* (2004).

(7) بتسليم، "جدار الفصل"، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

الشرقية، يسكنها نحو 630,000 اسرائيلي، كما تم تطوير 5800 وحدة سكنية جديدة فيها⁽⁸⁾. وفي عام 2017، قُدّرت بتسليم أن المستوطنات غطت 538.1 كيلومتر مربع من الضفة الغربية⁽⁹⁾.

باء- التهجير

11- وفي موازاة السيطرة على الأرض والموارد وفي إطارٍ مكملٍ لها، تؤدي السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم ومنازلهم في مناطق من الضفة الغربية، وخاصة المنطقة (جيم) والقدس الشرقية. وتلجأ إسرائيل إلى حجج وصيغ قانونية فضلاً عن خلق بيئة ضاغطة لتهجير الفلسطينيين في ما يشكل جزءاً من التمييز المُأسس ضدهم⁽¹⁰⁾.

12- وتمارس إسرائيل سياسات تقييدية وتمييزية تتنافى مع القانون الدولي في المنطقة جيم والقدس الشرقية تعيق قدرة الفلسطينيين على بناء المنازل والمنشآت والوصول إلى الخدمات. كما يعاني الفلسطينيون في هذه المناطق من العنف والتهديدات المستمرة على يد المستوطنين وجنود الاحتلال ومن سياسات الإغلاق. وهكذا، يعيش الفلسطينيون في ظروف صعبة يغلب عليها انعدام الأمان واليقين، خاصة في تلك المناطق، حيث تخلق الممارسات الإسرائيلية بيئة قسرية تدفع الفلسطينيين إلى المغادرة. ويمكن أن يكون التشريد القسري والنقل إلى مناطق سكنية بديلة، نتيجة لهذه السياسات، بمثابة ترحيل قسري إذا نُفِّذ دون موافقة حرة وعلم مسبق من الأفراد الذين ينتقلون، مما يمثل انتهاكاً لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشكل الترحيل القسري انتهاكاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة ويصل إلى حد جريمة الحرب⁽¹¹⁾.

13- ويشكل هدم المنازل والمنشآت إحدى الممارسات الإسرائيلية التي تؤدي إلى تهجير مباشر للفلسطينيين. فبين أيلول/سبتمبر 2018 وأيلول/سبتمبر 2019، قامت إسرائيل بهدم 588 منشأة للفلسطينيين، بما في ذلك 140 منزلاً و122 مبنى ممولاً من الجهات المانحة⁽¹²⁾. وبلغ عدد الفلسطينيين الذين شردوا بسبب عمليات الهدم في الأشهر السبعة الأولى من عام 2019 481 مشرداً، مقابل 472 مشرداً في عام 2018⁽¹³⁾، وبلغ بالتالي عدد

(8) مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الاونروا)، تقرير الستة أشهر عن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فترة التقرير من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو 2019 (غزة، 2019).

(9) بتسليم، "المستوطنات"، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

Al-Haq and others, *Joint Parallel Report to the United Nations Committee on the Elimination of Racial Discrimination on Israel's Seventeenth to Nineteenth Periodic Reports*, 100th Session (November 2019).

(11) يرجى النظر إلى A/73/410، الفقرات 2، 57، 58 و64؛ A/73/87-E/2018/69، الفقرة 21.

United Nations Office for the Coordination of Human Rights Affairs, "Data on demolition and displacement in the West Bank". Available at <https://www.ochaopt.org/data/demolition> (accessed on 10 November 2019).

Middle East Monitor, "Number of Palestinians displaced by Israel in 2019 already exceeds 2018 total", (13) 23 August.

الفلسطينيين الذين هُجروا نتيجة لهدم المنازل والمنشآت بين 2009 وشهر أيلول/سبتمبر 2019، 9639 شخصاً، بينهم 5020 طفلاً⁽¹⁴⁾.

14- وفي ظل انعدام شبه كامل للمحاسبة والردع من السلطات الإسرائيلية، ازدادت هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين، وقد أسفرت عن وقوع ضحايا وأضرار مادية منذ مطلع عام 2019 وحتى نهاية أيلول/سبتمبر 2019 بنسبة فاقت بنحو 40 في المائة ما سجل في الفترة المماثلة من عام 2018⁽¹⁵⁾.

15- ولم يقتصر العنف والتهديد بالاعتقال على الفلسطينيين البالغين، بل يُعاني طلاب المدارس في الضفة الغربية أيضاً من العنف والتحرش والتهديدات من القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية والمستوطنين. كما يضطر الطلاب في الضفة الغربية للمشى مسافات تصل إلى 10 كيلومترات من أجل الوصول إلى مدارسهم..

جيم- القمع المنهجي

16- تلجأ إسرائيل إلى ما يمثل قمعاً منهجياً لأي شكل من أشكال المقاومة لسياساتها وممارساتها، مُكرّرة انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتتضمن الإجراءات المنضوية تحت هذا العنوان الإفراط في استخدام القوة في غياب المحاسبة والمساءلة، والاعتقال التعسفي وسوء المعاملة، وفرض العقاب الجماعي.

17- وشهد العام 2018 أعلى نسبة من الضحايا الفلسطينيين منذ الحرب على غزة في عام 2014. ففي الفترة من 30 أيلول/سبتمبر 2018 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2019، قُتل 159 فلسطينياً منهم 30 طفلاً و5 نساء في غزة والضفة الغربية على أيدي قوات الجيش والأمن الإسرائيلية، وأصيب 183,939 آخرين منهم 5,888 طفلاً و901 امرأة⁽¹⁶⁾. وفي هذا السياق، لم توافق السلطات الإسرائيلية على أكثر من 18 في المائة من طلبات تصاريح الخروج من غزة لتلقي العلاج للمصابين في مسيرة العودة الكبرى في الفترة من 30 آذار/مارس 2018 إلى 3 تموز/يوليو 2019⁽¹⁷⁾.

18- وقد خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة في تقريرها إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن بعض الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية تشكل جرائم دولية خطيرة، بما في ذلك ما يُحتمل أن يكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية⁽¹⁸⁾، لا سيما من خلال

United Nations Office for the Coordination of Human Rights Affairs, "Data on demolition and displacement (14) in the West Bank". Available at <https://www.ochaopt.org/data/demolition> (accessed on 10 November 2019).

(15) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير حماية المدنيين، 17-30 أيلول/سبتمبر 2019.

OCHA, "Data on casualties". Available at <https://www.ochaopt.org/data/casualties> (accessed on 10 November 2019).

Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process, *Report to the Ad Hoc Liaison Committee* (New York, 2019).

(18) A/HRC/40/74، الفقرات 94، 97، 101، 102، 114 و115.

استخدام القوة بطريقة غير قانونية ومفرطة وغير متناسبة⁽¹⁹⁾ واستهداف القناصة الإسرائيليين المتعمد للمتظاهرين المدنيين في غزة، بمن فيهم الأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، بالإضافة إلى العاملين في المجال الصحي والصحفيين⁽²⁰⁾.

19- وتشكل الهجمات العسكرية الإسرائيلية الرئيسية الثلاث على غزة في الأعوام 2008 و2012 و2014، ومعها العمليات العسكرية الأصغر حجماً (كان آخرها بين 12 و14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019) المثال الأوضح على استخدام إسرائيل القوة غير المتناسبة ضد الفلسطينيين. فقد تضمنت هذه الهجمات انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة الذي أسفر عن مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين وتدمير عشرات آلاف المنازل وغيرها من المباني والبنى التحتية المدنية⁽²¹⁾.

20- وبالإضافة إلى العنف، تلجأ إسرائيل إلى الاعتقالات التعسفية والواسعة بحق الفلسطينيين. فبحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2019، بلغ العدد الإجمالي للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية 5050 معتقلاً، من بينهم 190 طفلاً و43 امرأة. كما تستمر إسرائيل في الاعتقال الإداري على نطاق واسع، ليصل إلى 460 معتقلاً إدارياً، أي بناءً على أدلة ومعلومات سرية⁽²²⁾.

21- وتتضمن ممارسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين، ومنهم الأطفال، التعذيب وسوء المعاملة، كما يستمر غياب الآليات القانونية للحصول على التعويضات أو العدالة نتيجة للممارسات غير المشروعة للجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الإسرائيلية إضافة إلى انتهاك القانون الدولي عبر نقل السجناء الفلسطينيين إلى سجون خارج الأرض المحتلة.

22- وتستمر إسرائيل بسياسة الهدم العقابي لمنازل أسر الفلسطينيين المشتبه بتنفيذهم هجمات، بما يُعتبر عقاباً جماعياً يحظره القانون الدولي. فمنذ أيلول/سبتمبر العام الماضي إلى أيلول/سبتمبر 2019، نفذت إسرائيل 8 عمليات هدم من هذا النوع⁽²³⁾. والأشكال الأخرى من العقاب الجماعي هي إجراءات عقابية تشمل الإغلاق الكامل لمجتمعات محلية وقرى أتى منها شخص يشتبه بقيامه بهجوم. ومنذ عام 2015، استأنفت إسرائيل ممارسة احتجاز جنث الفلسطينيين الذين يُقتلون أثناء تنفيذهم هجمات ضد إسرائيليين أو يشتبه بأنهم قاموا بذلك، ويُعتبر ذلك أيضاً عقاباً جماعياً⁽²⁴⁾.

(19) المرجع نفسه، الفقرتان 99 و101.

(20) المرجع نفسه، الفقرات 68، 71، 74، 76 و94.

(21) A/HRC/12/48، الفقرات 1877 و1921؛ A/HRC/29/52، الفقرة 40.

Prisoner Support and Human Rights Association, "Statistics". Available at (22)

<http://www.addameer.org/statistics> (accessed on 18 November 2019).

Breakdown of data on demolition and displacement in the West Bank. Available at <https://app.powerbi.com> (23) (accessed on 15 November 2019).

Office of the High Commissioner for Human Rights, "Submission for the Universal Period Review of Israel", (24) June 2017.

23- ويشكل الحصار المفروض على غزة من حزيران/يونيو 2007 أحد أشكال العقاب الجماعي على الفلسطينيين، وهو أقصى تجليات سياسات تقييد حركة الأشخاص والبضائع التي تنتهجها إسرائيل، وهو أيضاً غير قانوني⁽²⁵⁾. وتسيطر إسرائيل، وهي سلطة الاحتلال في غزة، على المعابر البرية والبحرية والجوية إلى غزة (باستثناء معبر رفح). وقد حال الحصار دون التنمية في غزة بل وأدى إلى نكوص التنمية، إضافة إلى تعطيل جهود إعادة الإعمار بعد الهجمات العسكرية المتكررة.

ثانياً- التشريعات الإسرائيلية وتداعياتها

24- في حين تستمر السلطات الإسرائيلية بالممارسات والسياسات المشار إليها، برزت خلال الأعوام الأخيرة تطورات تشريعية مرتبطة بالاحتلال وتعامل الدولة الإسرائيلية مع الأرض الفلسطينية المحتلة ومع الفلسطينيين الراضين تحت الاحتلال وتقلص احتمالات إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

25- وقد تعزز هذا الاستنتاج في السنوات الأخيرة من خلال عددٍ من العوامل:

(أ) عدم إحراز تقدم على الجبهة السياسية حيث توقفت المفاوضات بشأن حل الوضع النهائي وتبدو آفاق استئنافها في المستقبل القريب قاتمة؛

(ب) تصاعد وتيرة الممارسات الإسرائيلية التي تؤدي إلى تعيُّر الحقائق على الأرض، لا سيما توسيع المستوطنات، والاستيلاء على الأراضي وتهجير السكان أو "الهندسة الديمغرافية"، مما يجعل الضفة الغربية أكثر تفتتاً من أي وقت مضى بالنسبة للفلسطينيين؛

(ج) تسريع التشريعات التي تؤثر على وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وترسيخ سيطرة إسرائيل عليها، وإطلاق عملية الضم الرسمي لمساحات واسعة من الضفة الغربية، بعد أن كانت تعمل على ترسيخ الضم الفعلي، مما يزيد من صعوبة التوصل إلى تسوية تتضمن تنازلاً عن الأراضي في سياق عملية السلام وحل الدولتين.

26- بالنسبة للعامل الأخير، فقد تسارع التشريع الإسرائيلي بالاتجاه المشار إليه أعلاه بوتيرة ونطاق غير مسبوقين. فأقر الكنيست الإسرائيلي منذ بداية 2017 سلسلة قوانين في هذا السياق، منها القوانين التالية⁽²⁶⁾:

(أ) قانون لتسوية التوطين في يهودا والسامرة (2017) – (صادق عليه الكنيست في 6 شباط/فبراير 2017) وهو يسمح بمفعول رجعي بمصادرة الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة في الضفة الغربية المحتلة، لغرض تثبيت البؤر الاستيطانية القائمة عليها، وبالتالي تشريع المستوطنات خاصة تلك التي أُقيمت على أراض فلسطينية خاصة دون موافقة رسمية من الحكومة الإسرائيلية؛

(25) المرجع نفسه.

(26) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، "الراصد القانوني" (استرجعت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

(ب) قانون تغريم كل من يمنع تقديم خدمات تجارية وغيرها على أساس مكان السكن (صادق عليه الكنيست في 23 شباط/فبراير 2017) والمقصود من هذا القانون المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وحمايتها من الإجراءات التي قد تُتخذ ضدها، بما في ذلك حملات المقاطعة؛

(ج) القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل - تعديل رقم 2 (صادق عليه الكنيست يوم 1 كانون الثاني/يناير 2018): بأن أي تغيير لقانون أساس: "القدس عاصمة إسرائيل"، يحتاج إلى أغلبية عددية من 80 نائباً، من أصل 120 نائباً، وهو ما يجعل تقديم أي تنازل إسرائيلي عن الوضع القائم في القدس الشرقية المحتلة أكثر صعوبة؛

(د) قانون التعليم العالي - تعديل رقم 20 (صادق عليه الكنيست في 13 شباط/فبراير 2018): قضى بـسريان صلاحيات مجلس التعليم العالي الإسرائيلي على الضفة الغربية المحتلة، لتصبح جامعة "أريئيل" القائمة في مستوطنة أريئيل، غربي منطقة نابلس، خاضعة له، بدلاً من مجلس تعليم عال خاص بها، وبالتالي يُمنح هذه الجامعة نفس المكانة التي تتمتع بها سائر الجامعات الإسرائيلية؛

(هـ) قانون المحاكم للشؤون الإدارية - تعديل رقم 117 (صادق عليه الكنيست في 16 تموز/يوليو 2018) يمنع الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، من التوجه مباشرة إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، بالتماسات ضد قرارات صادرة عن سلطات الاحتلال، والحكم العسكري، حيث يصبح على الفلسطيني التوجه بالدرجة الأولى، إلى المحكمة المركزية في القدس المحتلة، ومن ثم يمكن الاستئناف على قرارات المحكمة المركزية. وبالتالي يؤدي هذا القانون إلى توسيع صلاحيات المحاكم الإدارية الإسرائيلية المحلية على الأرض المحتلة، خاصة المنطقة "جيم" في الضفة الغربية، وهو يشكل خطوة في اتجاه فرض القانون الإسرائيلي بشكل كامل عليها وضمها إلى إسرائيل بشكل رسمي (27)؛

(و) قانون أساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي (صادق عليه الكنيست في 19 تموز/يوليو 2018) والذي ينص على ما يلي: "أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، التي فيها قامت دولة إسرائيل... و"تري الدولة في تطوير الاستيطان اليهودي قيمة وطنية، وتعمل من أجل تشجيع وتطوير إقامته وتوطيده... وبالتالي فإن هذا التعديل على قانون إسرائيل الأساسي يزيد من غموض الحدود التي تعتبرها إسرائيل حدود دولتها، إلا أنه يؤكد على أن الاستيطان قيمة وطنية، ما يُضفي بُعداً "دستورياً" قومياً للمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

27- القوانين المشار إليها أعلاه هي جزء من حملة تشريعية يضاف إليها عدد من القوانين ومشاريع القوانين تعزز السيطرة والسيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، وتساهم في سحب تراخيص الإقامة وتعاقب كل من يقاوم هذه السيطرة. ومن مشاريع القوانين قيد الدرس حالياً مشروع قانون "القدس الكبرى" الذي يضم بشكل رسمي المستوطنات الكبرى الخمس في محافظة القدس إلى المدينة (28).

(27) A/73/45717

(28) A/73/45717

28- إلى جانب هذه القوانين، أقر الكنيست الإسرائيلي قانوناً في تموز/يوليو 2018 تقطع بموجبه السلطات الإسرائيلية من عائدات الضرائب الفلسطينية التي تجمعها إسرائيل بموجب بروتوكول باريس ما يساوي المبالغ التي تدفعها الحكومة الفلسطينية للأسرى الفلسطينيين وعوائلهم وأسر الشهداء. ولا يخرق هذا القانون الاتفاقيات الموقعة ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير فحسب، بل يُضعف قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية ويفتح الباب أمام تدخلات إسرائيلية أوسع في السياسات المالية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية.

ثالثاً- الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي

29- يؤدي التفتت الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة بسبب منظومة السياسات والممارسات الإسرائيلية على التنقل والوصول، إلى نشوء اقتصادات منفصلة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ولا يؤدي ذلك إلى تقويض إمكانيات التنمية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة فحسب، بل أيضاً إلى تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين.

30- ويتفاقم هذا التدهور من جراء أوجه القصور الكبيرة في الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة إلى حكومة فلسطين والأونروا والعمليات الإنسانية بوجه عام. ويقوّض ذلك قدرة المجتمع الدولي على تلبية الاحتياجات المتزايدة بفعالية، حيث اعتُبر نحو 2.5 مليون فلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، أو نحو نصف السكان، في عداد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والحماية⁽²⁹⁾.

31- لا يزال اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة يعاني من التدابير التي يفرضها الاحتلال، بما في ذلك القيود على التنقل والتجارة واستخدام الموارد، إضافة إلى 12 عاماً من الحصار على قطاع غزة. ونتيجة لذلك، يظل الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني ضعيفاً، مما يؤدي إلى غياب التصنيع. في حين توقع البنك الدولي نمواً في الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 1.3 في المائة في 2019، تشي توقعاته إن استمر الوضع على ما هو عليه، بنمو سلبي بنسبة (-1.1 في المائة) لعام 2020 و(-0.4 في المائة) لعام 2021⁽³⁰⁾.

32- وسجل مستوى البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى 24.6 في المائة في الربع الثالث من عام 2019، حيث وصل في غزة إلى من 45.1 في المائة⁽³¹⁾.

33- وكانت نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2017 حوالي 29 في المائة (يعرّف خط الفقر بإنفاق قدره 692 دولاراً في الشهر لأسرة مكونة من شخصين بالغين وثلاثة أطفال) في غزة، وصلت هذه النسبة إلى 53 في المائة من سكانها، مقابل 38.8 في المائة في عام

(29) OCHA, *2019 Humanitarian Needs Overview* (December 2018).

World Bank, *Macro Poverty Outlook for the Middle East and North Africa, Palestinian Territories* (30) (October 2019).

(31) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث 2019 دورة (تموز/يوليو – أيلول/سبتمبر، 2019)"، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

2011. كما تضاعفت نسبة الفقر المدقع في غزة من 21.1 في المائة في عام 2011 إلى 33.8 في المائة في عام 2017 (يعرّف الفقر المدقع بعدم القدرة على تلبية الحد الأدنى المطلوب من الغذاء والملبس والسكن)⁽³²⁾.

34- ويعاني حوالي ثلث الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، أي حوالي 1.56 مليون شخص، من انعدام الأمن الغذائي، نتيجة لتدهور معدلات الفقر والبطالة. وتتبع أسعار الأغذية الأسواق الإسرائيلية، التي يبلغ فيها متوسط القدرة الشرائية للفرد أكثر من ستة أضعاف ما هو عليه في الأرض الفلسطينية المحتلة⁽³³⁾.

35- وجاء في دراسة استقصائية للأمن الغذائي أجريت في عام 2018 أن انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يزال عند مستويات مرتفعة جداً، حيث يعاني ثلث الأسر المعيشية (32.7 في المائة) من انعدام الأمن الغذائي. وفي قطاع غزة، سجلت مستويات انعدام الأمن الغذائي في عام 2018 أعلى معدل في السنوات العشرين الماضية، بلغ 68.5 في المائة⁽³⁴⁾.

36- ويواجه نحو 505 285 من أطفال المدارس (249 327 من البنين و255 958 من البنات) في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة صعوبات في الحصول على تعليم جيد في بيئة آمنة ومؤاتية للأطفال. ويحتاج حوالي 13 973 من المعلمين (5 942 من النساء و8 031 من الرجال) إلى الدعم والمساعدة الإنسانية⁽³⁵⁾. وفي قطاع غزة، يعمل أغلب المدارس بنظام النوبتين أو الثلاث نوبات بسبب النقص في عدد المدارس.

37- ولا يزال الفلسطينيون يعانون من التدهور البيئي حيث يقع عددٌ من المكبات ومنشآت معالجة النفايات، بما فيها النفايات السامة، التي تديرها إسرائيل بالقرب من بلدات فلسطينية في الضفة الغربية. كما يعاني 22 في المائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية من رداءة نوعية المياه وفي غزة يقتصر الحصول على مياه الشرب على 10.4 في المائة من السكان.

38- ففي آب/أغسطس 2019، تلقى 25 في المائة من سكان غزة المياه في المنزل لمدة سبع ساعات كل يوم و65 في المائة منهم لمدة سبع ساعات كل يومين و10 في المائة منهم لمدة سبع ساعات كل ثلاثة أيام. كما بلغ متوسط كمية المياه المنقولة عبر الأنابيب في غزة خلال النصف الأول من عام 2019 حوالي 78 لتراً للفرد في اليوم، في حين أن توصية منظمة الصحة العالمية هي 100 لتر للفرد في اليوم⁽³⁶⁾.

(32) بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Levels%20of%20living_pov_2017_02e.htm (استرجعت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

.World Food Programme (WFP), "WFP Palestine country brief", January 2019 (33)

.WFP, *State of Palestine Annual Country Report 2018: Country Strategic Plan 2018-2022* (Rome, 2019) (34)

.OCHA, *2019 Humanitarian Needs Overview* (December 2018) (35)

(36) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "زيادة إمدادات الكهرباء تحسّن إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي في غزة"، نشرة الشؤون الإنسانية (آب/أغسطس 2019).

-12-

39- ويحتاج نحو 1 163 618 شخصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى المساعدة الإنسانية في مجال الرعاية الصحية الأساسية⁽³⁷⁾. وتوجد أيضاً في القدس الشرقية جيوب من الأشخاص المعرضين للمخاطر والمعزولين عن الخدمات المقدمة في القدس والضفة الغربية، حيث يحتاج حوالي 140 000 من السكان إلى المساعدة الصحية، ومنهم نحو 40 000 لاجئ⁽³⁸⁾.

40- ويوشك النظام الصحي في غزة على الانهيار نتيجة لسنوات الحصار ونكوص التنمية وتدهور البنى التحتية وتدفق الأعداد الهائلة من المصابين نتيجة المظاهرات المستمرة في إطار "مسيرات العودة الكبرى"⁽³⁹⁾.

41- ويقدر معدل انتشار التقرُّم بنسبة 10 في المائة خلال عام 2018 في غزة وقد بلغ أعلى مستوى لدى الأطفال في أسر اللاجئين والأسر المنخفضة الدخل؛ وثمة 92 430 طفلاً دون سن الخامسة معرضون للتقرُّم، مع 10 000 حالة كُساح، وحوالي 36 000 طفل يعانون من الإسهال المائي أو الدموي، بسبب أزمة الصرف الصحي وتدهور إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة⁽⁴⁰⁾.

42- ويترتب على قلة إمدادات الكهرباء وعدم إمكانية التنبؤ بها في قطاع غزة آثارٌ بالغة على القطاع الصحي، مما يعرض حياة المرضى في المستشفيات والمستوصفات للخطر. ويشمل ذلك المرضى المعتمدين على آلات دعم الحياة في وحدات العناية المركزة، والموليد المعرضين للخطر في الحاضنات والمرضى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية طارئة لإنقاذ حياتهم⁽⁴¹⁾.

43- ويحُول العزل الجغرافي للضفة الغربية دون وصول الفلسطينيين إلى حقهم في الرعاية الصحية، وبخاصة من يعيشون في المنطقة جيم، ومنطقة التماس والمنطقة H2 في الخليل. فليس لدى ثلث سكان هذه المناطق إلا إمكانية محدودة للحصول على الرعاية الصحية الأولية. ويتلقى ما مجموعه 135 مجتمعاً محلياً خدماتٍ تقدمها عيادات متنقلة. وتعرقل سياسات التخطيط التقييدية الجهود الرامية إلى إنشاء عددٍ أكبر من المرافق الدائمة لبعض المجتمعات المحلية⁽⁴²⁾.

OCHA, *2018-2020 Humanitarian Response Strategy – January–December 2019 Humanitarian Response Plan* (December 2018).

OCHA, *2019 Humanitarian Needs Overview* (December 2018) (38)

(39) المرجع نفسه.

(40) *A/74/88-E/2019/72*.

(41) المرجع نفسه.

(42) المرجع نفسه.

رابعاً- آليات الشعب الفلسطيني للتكيف والصمود(43)

44- بالرغم من جميع التحديات والصعوبات التي تعوق الفلسطينيين عن العيش بكرامة وتحد من قدرتهم على التصرف في حياتهم وتلبية حاجاتهم الأساسية والوصول الى الخدمات الأساسية، لطالما سعت الأسر الفلسطينية جاهدة لتحسين ظروفها المعيشية. وبالرغم من شدة الظروف، تمكن الشعب الفلسطيني من الحفاظ على الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي والروابط العائلية والأمل باسترداد الحقوق والعيش الكريم لهم وللأجيال المقبلة.

45- ونتيجة لذلك ولواقع الشعب الفلسطيني، بما في ذلك جهوده لمواجهة الممارسات والسياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، نشأت آليات مبتكرة، تهدف الى التأقلم والتكيف مع الظروف الحياتية المفروضة عليهم، وفي الوقت نفسه تعزيز الصمود ومقاومة السياسات والممارسات الإسرائيلية ونتائجها وتداعياتها في إطار السعي لإنهاء الاحتلال ونيل الحقوق. ويشير هذا التقرير إلى هذه الآليات اصطلاحاً "بآليات التكيف والصمود".

ألف- تعريف آليات التكيف والصمود

46- المقصود بآليات التكيف والصمود مجموعة واسعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية العفوية والمؤسسية التي يستحدثها المجتمع الفلسطيني ليعيد إنتاج نفسه ضمن القيود والمعوقات التي يفرضها الاحتلال عليه؛ وتشمل شبكة واسعة من العلاقات الثقافية والمادية والقيمية التي يبنها الأفراد أو الأسر أو الجماعات فيما بينهم داخل المجتمع بهدف التعاضد لمواجهة الأزمات وظروف عدم الاستقرار والأمان. وهي ببعض جوانبها علاقات اجتماعية دائمة مرتبطة بنسق قيم ومعايير وثقافة اجتماعية.

47- وتتضمن هذه الآليات إجراءات واسعة تتراوح بين تقليص الانفاق والاستهلاك (خيار الهبوط في مستوى المعيشة) من خلال تراجع الكمية، والتوجه نحو السلع والخدمات الأقل كلفة (سعر) والأقل نوعية؛ وتفعيل الموارد المتاحة من رأس المال الاقتصادي والبشري، وإعادة توظيفها حسب الحاجة والظروف؛ وتفعيل الشبكات التضامنية المختلفة وتفعيل رأس المال الاجتماعي ورأس المال الرمزي والمعنوي.

48- ويمكن تحديد شكلين لآليات التكيف والصمود:

- آليات تحد من تأثيرات سياسات الاحتلال، وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها؛
- آليات تأتي في سياق إيجاد بدائل تسمح باستمرار أداء المجتمع ومؤسساته دورها ضمن حدود معينة، لكنها تسمح بالتعايش مع آثار سياسات وممارسات الاحتلال.

(43) يعكس هذا القسم جزءاً من مداوات وخلصات اجتماع الخبراء الاستشاري حول الأوضاع المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة والتنمية في ظل الاحتلال: العوامل المحددة، الانعكاسات، واستراتيجيات الشعب الفلسطيني للتكيف والصمود والذي عُقد في عمّان يومي 30 أيلول/سبتمبر و 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

-14-

49- وتأتي آليات التكيف والصمود ضمن مستويات متداخلة: تشكل العائلة الوحدة التي تتكثف فيها هذه الآليات، في تفاعل مع آليات التكيف والصمود على مستوى التضامنيات القرابية والمحلية (المجتمع المحلي)، وصولاً إلى التضامنيات العابرة للمناطق والحدود.

50- ولا بد من الإشارة إلى التكامل بين الفعل المخطط والمبادرات الشعبية غير المركزية، وتطوير التنظيم الذاتي للمواطنين، مع تطوير الانتماء الوطني العام، والتكامل ما بين آليات فعل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمجتمعات المحلية لمواجهة كثافة وشمول ممارسات وسياسات الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني.

باء- العوامل المؤثرة

51- تأتي آليات التكيف، بصورة عامة، في إطار الفعل ورد الفعل في مواجهة سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وتترجم في آليات تكيف مؤسسية على مستوى الحكومة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، وآليات غير رسمية تُدعها المجموعات القرابية والمحلية المختلفة.

52- وتتأثر هذه الآليات بشكل مباشر بما يلي:

- السياسة العامة للحكومة الفلسطينية، وهي محكومة بالأطر والنظم المترتبة على اتفاق أوسلو وغيرها من الاتفاقيات وشروط التمويل، بالإضافة إلى ضعف الموارد المالية المزمن؛
- السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تفتيت الشعب الفلسطيني وإضعاف النسيج المجتمعي، والتي أدت إلى حد ما إلى نمو أولويات ذات طابع مناطقي، وتقسيم المناطق المختلفة إلى مناطق "امتيازات" متباينة وتولد تراتبية اجتماعية مناطقية تعمق الانقسام المجتمعي وتؤدي إلى إضعاف الهوية الفلسطينية الجامعة؛
- الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي الذي يكون غالباً مرتبطاً بأولويات سياسية لا تتطابق، بالضرورة، مع أولويات المجتمع الفلسطيني، ما يؤدي في أحيان كثيرة إلى مشاريع وبرامج وخطط تعود بفائدة محدودة على الفلسطينيين. ويمر من خلال بنية مؤسسية يتمتع فيها الاحتلال الإسرائيلي بحق النقض لأي مشروع يتعارض مع مصالحه.

53- نماذج عن آليات التكيف والصمود التي يمكن أن يعول عليها على المدى البعيد:

- التعاونيات التي تستند إلى التشغيل الذاتي، وعادة ما تكون مرتبطة بقطاعات إنتاجية أو تجارية، والتي تكتسب أهمية خاصة في استغلال فاعل للموارد المتاحة لأعضائها. وقد تكون آلية فاعلة في مواجهة حالة البطالة المزمنة، وتخفيض الكلف على الأعضاء، وبالتالي تحسن المردود المادي؛
- التضامنيات بمستوياتها المختلفة (العائلية/القرابية وصولاً إلى التضامنيات العابرة للحدود) (الشتات الفلسطيني) وهي من الأنماط المؤثرة للعلاقات والأنشطة التكافلية مبنية أساساً بين الأفراد والعائلات والأحياء والعلاقات القرابية (مثل الجمعيات العائلية ولجان الأحياء...) تستهدف خدمة المجتمع المحلي ككل. وقد تتأسس تلك التضامنيات لتتحول إلى مجموعة ضاغطة، أو حركة اجتماعية منظمة.

54- وفي غياب الإرادة السياسية الدولية والاقليمية التي تدفع باتجاه الاستقلال فإن حماية موارد الفلسطينيين واطاحة الفرصة لهم لاستغلالها تصبح أولوية آنية على جدول أعمال المجتمع الدولي. إلا أن دعم هذه الآليات يجب ان يكون مشروطاً بعدم الاخلال بالتوازن الدقيق الذي أنشئت فيه.

55- لذلك، لا بد من دراسة السياق والآليات وتعقيدها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية قبل أي تدخل فيها. فلا بد من فهم عميق لأهداف وطبيعة الاحتلال والممارسات والسياسات الإسرائيلية وأثرها البعيد الأمد والتراكمي على المجتمع والاقتصاد الفلسطيني. ويجب دراسة وتقييم أي تدخل قبل تنفيذه، وتحديد ما هي المعلومات التي يتطلبها إجراء مثل هذا التقييم.

خامساً- الخلاصة

56- تواصل إسرائيل توطيد سيطرتها على الأرض الفلسطينية المحتلة. ولهذا الغرض، يمكن النظر إلى السياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة على أنها جزء من استراتيجية ثلاثية الأبعاد قائمة على الاستيلاء على الأرض وتشريد الفلسطينيين وقمع أي مقاومة. وفي سياق توطيد السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، برزت خلال السنوات الأخيرة تطورات تشريعية مرتبطة بالاحتلال وتعامل الدولة الإسرائيلية مع الأرض الفلسطينية المحتلة ومع الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال وتقلص احتمالات إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

57- تنتهك العديد من الممارسات والسياسات الإسرائيلية القانون الدولي⁽⁴⁴⁾، بما في ذلك مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب، بالإضافة إلى العديد من مواد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي مذكرته حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل لا يزال الاحتلال الإسرائيلي الطويل الأمد للأرض الفلسطينية والجولان السوري، كان الأمين العام للأمم المتحدة قد أعاد التأكيد على "التأثير السلبي للاحتلال والسياسات والممارسات الإسرائيلية متعدد الطبقات، وتؤثر التداعيات التراكمية لذلك على مستقبل السكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال"⁽⁴⁵⁾.

58- وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح، أدت السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتسببت بأزمات إنسانية وبنكوص التنمية، حيث سيكون من شبه المستحيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. فقد أدى التفتيت الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة بسبب منظومة السياسات والممارسات الإسرائيلية على التنقل والوصول، إلى نشوء اقتصادات منفصلة، بما يساهم في تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين. وإذ يفاقم ذلك أوجه القصور الكبيرة في الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، تزايد عدد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الخط الوطني للفقر إلى حوالي الثلث، بينما لا تزال مستويات البطالة مرتفعة (حوالي 25 في المائة)، ويعاني أكثر من ثلث الفلسطينيين من انعدام الأمن الغذائي. وتلحق بغزة وسكانها الحصة

[S/RES/2334 \(2016\)](#); [A/RES/71/97](#); [A/HRC/RES/37/36](#); [A/71/86-E/2016/13](#) (44)

[A/74/88-E/2019/72](#) (45)

-16-

الكبرى من المعاناة، حيث يعيش 53 في المائة من أهلها تحت خط الفقر الوطني ويعاني حوالي ثلثي السكان من انعدام الأمن الغذائي، بينما وصلت نسبة البطالة فيها إلى 45 في المائة في الربع الثالث من عام 2019.

59- وفي هذه الظروف والتي امتدت على نحو عقود، أنشأ الفلسطينيون آليات للتكيف والصمود، تهدف إلى الحد من نجاح سياسات الاحتلال، والحد من قدرتها على تحقيق أهدافها؛ أو إلى إيجاد بدائل تسمح باستمرار أداء المجتمع ومؤسساته دورها ضمن حدود معينة، لكنها تسمح بالتعايش مع آثار سياسات وممارسات الاحتلال. وفي ظل الغموض وانعدام اليقين بمستقبل عملية السلام والأفق السياسية، يشكل دعم آليات التكيف والصمود خياراً يساهم في مساعدة الفلسطينيين على مواجهة وتخطي السياسات والممارسات الإسرائيلية والظروف الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها.

60- وليكون هذا الدعم مفيداً وهادفاً دون أن يؤثر سلباً على الديناميات والتوازنات المجتمعية يجب أن يكون مبنياً على فهم عميق للواقع والسياق، خاصة السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى توطيد الاحتلال وإبقاء الاقتصاد الفلسطيني مرتهناً للمساعدات الخارجية وتابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي غير قابل للنهوض والاستدامة.
